

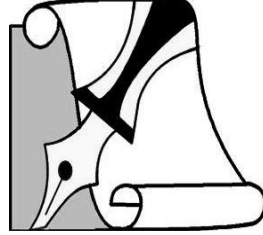


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ — إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ — الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ — بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ — إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

القضية الفلسطينية بين نتنياهو وترامب

مدخل

لقد إستطاع رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تنفّس الصعداء، منذ فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة، بعد أن كانت ضاقت أنفاسه لفترةٍ طويلةٍ من الزمن، بسبب سياسة الرئيس باراك أوباما ومسؤولي إدارته، التي بدت جريئة وربما مستغربة بعض الشيء، باعتبارها ساهمت مساهمةً فعّالة وغير معتادة في تبخيس سياساته، ودحضها أحياناً، وبخاصةً الموجهة ضدّ الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بشكلٍ عام. على أنّ تلك السياسات، لم تنشط في المجال الخارجي فحسب، بل هي طاولت أوضاع نتنياهو الداخليّة أيضاً، بحيث شكّلت أحياناً خطراً على مستقبله السياسي وشعبيته، سواء أتى ذلك من جرّاء دفعه نحو العزلة الدوليّة، أو من جرّاء تقوية ودعم تيارات اليسار الإسرائيلي، التي يتزعّمها المعسكر الصهيوني بقيادة إسحق هيرتسوغ، الذي كاد أن يتولّى زمام الحكم خلال الإنتخابات الأخيرة أوائل العام ٢٠١٥. وبالتالي يحقّ لنتنياهو الآن، الحديث على رؤوس الأشهاد عن نعمةٍ ثمينة، سقطت عليه في اللحظات الأخيرة، وأنقذته من ويلات وشيكة. وبعد أن أسمعته ترامب على مدار الحملة الإنتخابيّة الأخيرة الكثير من البشائر والوعود المعسولة التي تخصّ مصيره السياسي في المستقبل، في الميدانين الخارجي والداخلي، فإنّه الآن وقد تحقّق له الفوز، يهيء الظروف الملائمة للبدء في تحقيقها عملياً وإستراتيجياً.

قبل شهر من نهاية عهد وزير الخارجيّة جون كيري صارح الإسرائيليون بخيبة أملهم من سلوكهم في موضوع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بقوله: «الأمور تسير في الإتّجاه غير الصحيح»، متابعا: «ليس هناك وضع راهن أنا قلق على مستقبل إسرائيل، على الإسرائيليّين أن يختاروا إذا كانت المستوطنات ستبقى أم ستقوم هناك دولتان مستقلّتان». وتعليقات الوزير كيري هذه جاءت ضمن المنتدى السنوي للحوار الإسرائيلي - الأمريكي، الذي يعقده منتدى «سابان» في العاصمة الأمريكيّة واشنطن، وقد أشار إلى أنّه

خلال ولايته كوزير لخارجية أمريكا في السنوات الأربع المنصرمة هاتف رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو نحو ٣٥٠ مرة لمدة تزيد عن ١٣٠ ساعة، إضافةً إلى محادثاتٍ هاتفيةٍ غير رسميةٍ وعشرات اللقاءات وجهاً لوجه. فما كانت الخلاصة سوى لاشيء. وبعد تأجيل طويل لتمرير مشروع قرار يُدين الإستيطان في مجلس الأمن الدولي من خلال عدم استخدام الفيتو الأميركي، أكد كيري أخيراً أنّ حلّ الدولتين هو «السبيل الوحيد الممكن لإقامة سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين»، وللحفاظ على ما سمّاه «الطابع الديمقراطي» لإسرائيل. وحذّر كيري في خطابٍ شاملٍ ضمّته رؤية إدارة أوباما للشرق الأوسط، من أنّ حلّ الدولتين بات في «خطرٍ كبيرٍ»، موضحاً أنّ تبني مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة الماضي قراراً يُدين الإستيطان الإسرائيلي ويطلب بوقفه إنّما «كان يهدف إلى الحفاظ على هذا الحلّ». وبدا كيري في خطابه متوجّهاً بشكلٍ شخصيٍّ إلى نتياهو الذي كان قد اعتبر أنّ «الأصدقاء لا يأخذون بعضهم إلى مجلس الأمن». وقال كيري «الأصدقاء يحتاجون لأن يقولوا لبعضهم البعض الحقائق المؤلمة، والصدقة تتطلّب إحتراماً متبادلاً»، معتبراً أنّ نتياهو يقود «أكثر الحكومات يمينيةً» في تاريخ إسرائيل. ومُبرراً إمتناع بلاده عن استخدام «الفيتو» ضدّ قرار يُدين إسرائيل في مجلس الأمن للمرّة الأولى منذ العام ١٩٧٩، بقوله: «لا يجوز لنا بضميرٍ سليمٍ ألاّ نفعل شيئاً وألاّ نقول شيئاً بينما نرى أمل السلام يتبدّد». وأضاف: «اليوم هناك أعداد متساوية من اليهود والفلسطينيين بين نهر الأردن والبحر المتوسط ويمكن للفريقين أن يختارا العيش معاً أو الانفصال في دولتين»، معتبراً أنّ «هناك حقيقة أساسية، وهي إذا كان الخيار العيش في دولة واحدة، فسيكون على إسرائيل أن تختار إمّا أن تكون يهوديةً أو ديمقراطيةً، ولا يمكنها أن تكون الإثنين معاً، كما أنّها لن تكون أبداً في سلام». وتساءل كيري «كيف سيكون بإمكان إسرائيل المواءمة بين إحتلالها الدائم (للأراضي الفلسطينية) وقيمها الديمقراطية؟»، معتبراً أنّ «ما ندافع عنه هو مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية تعيش بسلام إلى جانب جيرانها».

وأضاف وزير الخارجية الأميركي أنّ «قيام دولتي إسرائيل وفلسطين يجب أن يكون وفق ترسيم الحدود قبل حرب ١٩٦٧ مع تبادل متعادل للأراضي» برضى الطرفين، معتبراً أنّ «ذلك يعني الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وبالقدس عاصمة لدولتي إسرائيل وفلسطين». وقال كيري إن إسرائيل لديها

«مشروع لضمّ أراضٍ في الضفة الغربية وعرقلة أي تنمية فلسطينية فيها»، موضحاً أن «سياسة المستوطنين بصدد تقرير مستقبل إسرائيل، وهدفهم المعلن واضح أنهم يؤمنون بدولة واحدة هي إسرائيل الكبرى». وشدد كيري على أن «كل من يؤمن جدياً بالسلام لا يمكنه أن يتجاهل حقيقة التهديد الذي تشكله المستوطنات للسلام». لكن قبل خطاب كيري، كان الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب قد أعلن مجدداً عن دعمه لإسرائيل التي تدهورت علاقاتها مع إدارة أوباما، كاتباً على «تويتر» أن «بداية النهاية كانت الإتفاق السيئ مع إيران والآن دور الأمم المتحدة. إحتفظي بقوتك يا إسرائيل، العشرون من كانون الثاني قريب جداً».

من جهة أخرى كان أول حديث صحفي يُدلي به ترامب، بعد فوزه وبعد إنتهاء لقائه بالرئيس أوباما في البيت الأبيض، من نصيب جريدة "إسرائيل هايوم" (إسرائيل اليوم) التي يمتلكها ملياردير القمار الإسرائيلي شيلدون أدلسون، والتي أسسها عام ٢٠٠٧ خصيصاً لدعم نتنياهو كما أنه أحد أكبر المتبرعين للحزب الجمهوري الأمريكي، وهو قد دعم ترامب أيضاً بالتبرّع بعدة ملايين من الدولارات للعمل على هزيمة هيلاري كلينتون في الأيام الأخيرة للحملة الإنتخابية.

والذي جاء في هذه المقابلة يمكن أن يلخص شكل العلاقة المنتظرة بين الحليفتين الدائمتين حيث قال ترامب «أتطلع لتقوية الروابط الوثيقة بين دولتنا العظيمتين، إنني أدرك أن إسرائيل هي الديمقراطية الحقيقية والوحيدة والمدافعة عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وأنها الأمل بالنسبة لعددٍ هائلٍ من البشر»، وقال أيضاً: «أعتقد أن إدارتي تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في مساعدة الأطراف لتحقيق سلامٍ دائمٍ وعادلٍ من خلال المفاوضات وليس عن طريق حلّ يفرض على إسرائيل، والشعب اليهودي لا يستحق أقل من ذلك». وبالرجوع إلى تصريحات دونالد ترامب أثناء حملته الإنتخابية نجد أنه ينوي أن يقدم لإسرائيل ما لم يقدمه أحد من قبل، فقد قال إنه سيمزق أوراق الإتفاق مع إيران حول برنامجها النووي وأنه لن يفرض على إسرائيل حلاً بخصوص سلام لا ترضاه، وأنه سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأنه لا يرى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية. باختصار وفقاً لكلامه فإنه سيسير عكس إتجاه إدارة الرئيس باراك أوباما ومما تجدر الإشارة إليه أنه برغم الإتفاق مع إيران وبرغم معارضة

سياسة الإستيطان الإسرائيليّة ومساندة إسرائيل في الأمم المتحدة، إلّا أنّ أوباما تعامل بمنتهى السخاء مع إسرائيل فقد أقرّ مساعدات لإسرائيل بمقدار ٣٨مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة بشرط ألاّ تطلب إسرائيل زيادة قيمة هذه المساعدات.

هنا يُطرح السؤال من جديد: هل ترامب قادر أو طامح بالفعل لاستئناف مهمّة التسوية التي فشل فيها من قبله عدد من الرؤساء الأمريكيين بدءاً من رونالد ريغان، مروراً ببوش الأب، فبيل كلينتون، ثم جورج بوش، وصولاً لباراك أوباما؟.

في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني الماضي، التقى ترامب، أسرة تحرير صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكيّة الشهيرة، وفي متن اللقاء أعلن أنّه يطمح لأن يكون الشخص الذي يتمكّن من إبرام إتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وقال أنّ ذلك سيكون «إنجازاً عظيماً»، مشيراً إلى أنّ صهره اليهودي «جاريد كوشنر» يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل. وتابع القول: "أناس كثيرون قالوا لي أنّ صنع السلام مستحيل لن تقدر على ذلك، قالوا ذلك بعمق، لكنني لا أتفق مع هذا الرأي.. إنني مقتنع بأنني أستطيع".

واقع الحال أننا أمام تناقض جوهري بين تصريحات ترامب خلال حملته الرئاسيّة، وبين المنتظر منه غداة دخوله البيت الأبيض، فهل سيكون الأمر مجردّ وعود إنتخابيّة لا يقدر لاحقاً على تنفيذها؟

إذا صدق ترامب القول بالفعل، فحتماً سيكون بوسعه أن يبدأ تحركات طبيعيّة في إطار البحث عن «السلام المزعوم» في المنطقة، أمّا في حال تنفيذه وعوده فالأمر، عندئذٍ سيصبح أكثر خطورة، إذ إنه لن يقضي فقط على أحلام التسوية بين الطرفين، بل إنه سيؤجج الصراع من جديد بين العرب جميعاً وبين الإسرائيليين، بل وأكثر من ذلك، سيشعل نيران الفتنة الايديولوجيّة -العقائديّة بين أكثر من مليار ونصف مليار مسلم حول العالم، وبين دولة الكيان العبري وحكومته وكافة التيارات العنصريّة. والثابت أن مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، يمكن أن تشكل رمزيّة كبيرة، وقد تساهم في تفجير وإشعال المنطقة، من

ناحية سياسية، إذ أنها تعطي ضوءاً أخضراً لإسرائيل للإستمرار في الإستهيطان بالضفة الغربية والقدس المحتلة، وقد تحذو دول أخرى حذوها إذا ما قرّر ترامب بشكل قاطع نقل السفارة.

من هنا تمثّل تصريحات ترامب، كما قال أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «صائب عريقات»، إحتقاراً للقانون الدولي وللسياسة الخارجية الأمريكية. وبعد ماذا عن صهر ترامب وحظوظه في الفترة المقبلة بشأن عملية التسوية؟.

«جاريد كوشنر» هو زوج «أيفانكا ترامب» وهو شاب أمريكي ثري من اليهود الأرثوذكس، ويحظى بثقة كبيرة من والد زوجته، الذي يعتبره من أقرب المستشارين إليه، وسبق أن وُجّهت إنتقادات واسعة في وسائل الإعلام الأمريكي للنفوذ الكبير الذي يحظى به كوشنر داخل فريق ترامب، ودوره في إختيار المرشحين لإحتلال مناصب في الإدارة الجديدة. في هذا المجال يصف «دافيد هيرست» رئيس تحرير موقع «ميدل إيست» أون لاين «جاريد بأنه شخص ذكي جداً، وعلى مستوى عالٍ من الحذاقة، تلقى تعليمه في جامعة هارفارد الأمريكية الشهيرة. ولذلك فهو الشخص المثالي لهذه المهمة، فهو يهودي أرثوذكسي، وكان قد ساعد ترامب في صياغة خطابه الذي ألقاه في مؤتمر إيباك «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية»، والذي قال فيه إن على الفلسطينيين أن يتخلّصوا من كراهيتهم لإسرائيل في نظامهم التعليمي، وأن يتوقّفوا عن تسمية الأماكن العامة بأسماء الناس الذين هاجموا إسرائيل. بالتالي يبدو أن ترامب سيكون لغزاً محيراً في المستقبل إلى حين تتبلور رؤاه في عالم الواقع، وحتى ذلك الحين سيبقى ترامب «غير المتوقع» كما وصفته بعض الأصوات الإعلامية الأمريكية، وربما إشكالية ضحالة خبرته السياسية هي السبب وراء تصريحاته المتضاربة ولهذا فإن من سيديرون مطبخه السياسي هم من سيوجهون دفّة الأحداث.

في شهر كانون الأول ٢٠١٥ تحدّث ترامب إلى وكالة أنباء (اسوشيتدبرس) مدّعياً أنّه سيكون محايداً في الصراع بين الطرفين، وأشار إلى أن شعوره بعدم تقديم إسرائيل لتنازلات لن يؤدّي لسلام في المنطقة، وهنا كان يمكن للمرء أن يترك فسحة من الأمل لتغيير حقيقي في السياسات الأمريكية في عهد ترامب. لكن ترامب «المحير» تحدّث من جديد في آذار ٢٠١٦ لصحيفة «ديلي ميل» حيث قال: «قد يكون الحياد أمراً

غير ممكن، وعلى إسرائيل السير قدماً في بناء المستوطنات في الضفة الغربية. وهنا فإن الإشكالية أوسع وأخطر، فالسياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية ترفض سياسات الإستيطان الإسرائيلي، وحتى لو لم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على إسرائيل لوقف هذه السياسة، وفي هذه الحال لن يتحوّل ترامب أبداً إلى رجل سلام على أرضية الصراع في المنطقة.

مفاجآت ترامب لا تتوقّف ولا تنتهي، ففي حزيران ٢٠١٦ الماضي، أبلغ مستشاره للشؤون الإسرائيلية، «ديفيد فريدمان» صحيفة هآرتس الإسرائيلية، بأنّ ترامب قد يؤيد فكرة ضمّ بعض أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل، وأنّ إقامة الدولة الفلسطينية ليست أمراً حتمياً على الإطلاق، وأضاف فريدمان «لست معنياً بدولة ثنائية القومية لأنّ أحداً لا يعرف بالضبط كم من الفلسطينيين يعيشون هناك، وهو تصريح يشكّل خروجاً ثانياً عن السياسة الأمريكية المعلنة منذ الرئيس الجمهوري الأسبق جورج بوش. إن للمرء أن يتساءل هل رؤية ترامب للتسوية يمكن أن تتفصل عما يجري داخل إسرائيل بداية وفي الشرق الأوسط بنوع خاص؟». والسؤال بصيغة أخرى هل لدى بنيامين نتنياهو استعداد مبدئي أولي للسلام مع الجانب الفلسطيني؟ الجواب لا، وهذا هو الواقع، فننتياهو غير مشغول بقضية "السلام" المزعوم، إنّه منشغل الآن بتوسيع الإستيطان وبقضية خفض الضجيج، وإسكات الأذان عن مكبرات الصوت في المساجد.

في حديثٍ أخيرٍ لنتنياهو مع أعضاء حكومته، لم يتوقّف عند مآلات عملية التسوية، بل مضى إلى القول: "لا أستطيع إحصاء المرّات، فهي بكل بساطة لن تحصى، تلك التي توجّه إليّ فيها المواطنون من كل أرجاء المجتمع الإسرائيلي، ومن كل الأديان، يشكون من هذا الضجيج والمعاناة التي يسببها لهم الضجيج الشديد المنبعث نحوهم من مكبرات الصوت داخل بيوت العبادة". أمّا عن المنطقة فلا تزال مشتتة ومضطربة، ولا توجد معالم واضحة لإنهاء الصراع في سوريا، أو وقف الحرب الأهلية الدائرة في اليمن، عطفاً على إعادة توحد العراق في الداخل، وبجانب هذه جميعها تبقى هناك المعضلة الأكبر أي مواجهة الإرهاب، والسؤال هل ترامب الإنعزالي النزعة لديه مقدرة أو رغبة في حوض كل تلك الملفات دفعة واحدة وبجانبها القضية الفلسطينية أم أنّه يمكن أن يبدأ بتلك القضية كمفتاح يقربه من الشعوب العربية والإسلامية في الشرق الأوسط؟.

حتى لا نضيع أو نفقد الخطى في رحلة التحليل، ينبغي لنا أن نعرف ما هي الخطوط الإستراتيجية العريضة التي تهتمّ بها إدارة دونالد ترامب، وقد يكون من المبكر جداً التنبؤ بها، لكن ورقة دراسية على مستوى كبير من الأهمية، صدرت في الأيام القليلة الماضية عن مركز «لندن لأبحاث السياسات» في واشنطن، شارك فيها الجنرال «مايكل فلين» المرشح كمستشار للأمن القومي في إدارة ترامب، فيها إشارة إلى تلك الإهتمامات وهي: الإسلام السلفي الراديكالي، الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، صعود قوى إقليمية مهيمنة، فهل بقي متسع من الوقت للإهتمام بالقضية الفلسطينية البائسة كوضع العالم العربي عموماً اليوم؟

على عكس الإدارة الأمريكية الذاهبة، التي كانت بمثابة السبب الأول في تكبير نتياهو ومحاصرته وإحراجه وفضح تشدده أمام المجتمع الدولي، فإن إدارة ترامب تسعى وبكل حماس إلى وقف ذلك كله، والعودة إلى إظهار إسرائيل على أنها هي الضحية، التي تستلزم ضرورة الدفاع عنها بكل الوسائل، الأمر الذي يشكّل بالنسبة لنتياهو نصراً سياسياً مدوياً، يفوق إنتصارات إسرائيل في الحروب. وقد نشرت وكالات الأنباء، سواء الإسرائيلية أو الأمريكية مؤخراً، تصريحات للرئيس الجديد، ذكرت فيها، أنه في اللحظة التي نال فيها الفوز بالرئاسة، قام بإبلاغ نتياهو بأنه منذ الآن سيكون بوسعه إبراز نواياه الخاصة بشأن "أرض إسرائيل" إلى العلن، وممارسة سياسته بشكل إعتيادي، كما أنه أصرّ على تعهده، بتعطيل أي سياسة معادية أو إزالة أي عزلة دولية قائمة، أو قد تواجهها إسرائيل في المستقبل. وهذا الأمر أثار مخاوف الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين، الذين بدأوا ببلع أو لحس بقايا مواقف أو إنتقادات كانوا يوجهونها إستعراضياً وتكتيكياً باتجاه إسرائيل، إلا ما بقي منها لحفظ ماء الوجه، أو التي لا يمكن الإستغناء عنها وقت الضرورة من باب المناورة. والعرب "المعتدلون" أيضاً، من جانبهم، بدوا أكثر إستعداداً، للتأقلم والإنصياع لسياسة الرئيس الجديد، باعتبارهم سيكونون مضطرين لمسايرة نزواته وضغوطه الثقيلة عليهم حفاظاً على مصالحهم وكراسيهم المهترزة من الداخل والخارج، سواء لناحية تقبلهم السياسة الأمريكية الجديدة -على علاقتها- أو لناحية التقدّم في إنشاء علاقات علنية طبيعية مفضوحة مع إسرائيل، بحجة تسهيل المسار السياسي!

لقد دخلت القيادة الفلسطينية العملية السياسية ظناً منها أن العملية ستقوم على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، ولكن إسرائيل تحدت القانون الدولي وجعلت العملية برمتها مفاوضات للمفاوضات على مدة ٢٣ عاماً الماضية، وجيرت حركة الزمن لصالحها فأنشأت مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وأحكمت سيطرتها على الشطر الشرقي من القدس. وكانت النتيجة، تضاعف عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة بعد إتفاق أوسلو، فيما تواصلت عمليات مصادرة الأراضي بلا هوادة، وتمّ عملياً تجميع الفلسطينيين في كتنونات محاطة بجدران العزل العنصري من دون أيّ بصيص أمل في نهاية النفق.

باختصار، إن الإستراتيجية الأميركية المعتمدة منذ خمسينات القرن الماضي وإلى يومنا هذا إزاء الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني، بصرف النظر عن الحزب الحاكم، لها عنوان واحد ثابت وقاطع وهو: إسرائيل وجدت لتبقى وتتوسع! والتنفيذ يكون على مراحل وبأكثر من وسيلة، منها الضغط السياسي والدبلوماسي وترهيب الأنظمة العربية وقادتها بقوة إسرائيل التي لا تقهر، وترغب أنظمة عربية أخرى بالتعامل مع إسرائيل ولو من تحت الطاولة، ومنها أيضاً التصدي لجبهة المقاومة والممانعة وسائر مصادر القوة العربية التي تشكل خطراً على وجود الكيان الصهيوني وأمنه عبر ضرب قوى الممانعة ومحاصرتها وعبر إنتاج الغدد السرطانية في الجسد العربي على غرار "داعش" و"النصرة" وسواها، وتلميع فكرة السلام الإقتصادي، وتقسيم الكيان الفلسطينية إلى ضفة وغزة، والعبث بالداخل الفلسطيني وإختراقه أمنياً وسياسياً، وإسقاط رمزية النضال الفلسطيني باغتيال القيادات التاريخية المناضلة، وبالتالي تهيئة الظروف لقيادة جديدة جاهزة لتوقيع صكّ الإستسلام، بعد دفع العرب إلى إستسلامٍ منفرد، وإرغام القيادة الفلسطينية على عقد إتفاقات تنازل متدرّج مثل إتفاقية أوسلو، ودحرجتها مرة ثانية باستحداث منصب طنان وغير مجدٍ كـ"رئيس وزراء فلسطين" وزرع قيادات تقبل المساومة على كل شيء مثل محمود عباس أبو مازن، وتهيئة الظروف لتولي قيادة أكثر فساداً من صنع إسرائيلي، مثل محمد دحلان، بعد أن إنتهت صلاحية محمود عباس.

الصمت التكتيكي والبوح الإستراتيجي

لقد خيم الصمت الإسرائيلي المُستغرب للمرة الأولى في تاريخ إنتخابات الرئاسة الأميركية. وحذر رئيس الوزراء نتنياهو كل المسؤولين في إدارته من الإدلاء بتصريحات حول مرشحي الرئاسة، في وقت ذهب الصوت اليهودي الأميركي بكثافة غير عادية إلى مصلحة ترامب، وكذلك كل الأصوات التي يجيها هذا اللوبي في كل إنتخابات رئاسية بأعداد هائلة. وأنت الحملة الإعلامية السلبية ضد ترامب إلى تعميم ثقافة العنصرية، وإلى شدّ عصب الناخب الأبيض، بحيث أن من أفلت من تأثير اللوبي اليهودي، وصلته السموم في الهواء وعبر الأثير، وأثرت على وجدانه وحساباته، فتحوّل للإقتراع لترامب بدلاً من منافسته كلينتون، وبالتالي تمّت تهيئة مسرح الحكم في الولايات المتحدة لصالح رئيس عنصري صهيوني الهوى، وصفه نتنياهو بعد فوزه بأنه "صديق حقيقي لإسرائيل"، يدعمه كونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ بأكثرية جمهورية. ولعلّ أخطر ما في رئاسة ترامب أنّ الجمهوريين احتفظوا بغالبيتهم في مجلسي الشيوخ والنواب، ما يعني القدرة على إصدار ما يريدون من قرارات. وكان باراك أوباما يستعمل الفيتو مع الجمهوريين، كما حدث في مشروع الرعاية الصحية، إلا أنّ الرئيس الجمهوري ترامب لن يحتاج إلى فيتو، ولن يستعمله ضدّ أعضاء حزبه في مجلسي الكونغرس.

لكن الطواقم المهنية المتخصصة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي أجرت تحقيقات معمّقة حول مواقف ترامب، وتابعت تصريحاته العلنية والسريّة، خرجت بالإستنتاج بأنّ الرجل في الحقيقة غامض، ولا ينبغي التحمّس لتصريحاته العلنية: «لأنّه لا يملك حتى الآن برنامجاً أو أيديولوجية يمكنهما أن يدلّا على حقيقة ما يفكر فيه، وعليه ينبغي الإنتظار حتى يدخل إلى البيت الأبيض ويبدأ ممارسة مهامه رسمياً». وقد جاء هذا التقييم في وثيقة داخلية للوزارة أعدها قسم المعلومات فيها، الذي يُعتبر أحد أجهزة الأمن وجمع المعلومات. وقد تمّ تسريب الوثيقة إلى وسائل الإعلام بعد يومين من الإنتخابات، بعدما عمّتها الوزارة على الممثلّيات الإسرائيلية في الخارج. وجاء فيها أنّ «ترامب لا يمتلك المعلومات عن خبايا الصراع في الشرق الأوسط، ويُطلق التصريحات بشكل إرتجالي لا يدلّ على أنّه حامل رؤية سياسية واضحة». وقالت الوثيقة: «ترامب لا يرى في الشرق الأوسط منطقة ينبغي تكريس الوقت والإهتمام لها، وسيسعى لتقليص

الضلع الأميركي فيها؛ بغية التركيز في مصاعب أميركا الداخلية". في المقابل قال رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني لإذاعة «صوت فلسطين»: «دائماً نحن نلاحظ فروقات كبيرة بين الدعاية الانتخابية والشخص الذي يتحول إلى رئيس منتخب، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية». وأضاف: «بالتالي لا نريد أن نستبق الأمور فيما يتعلّق بمثل هذه القضايا. علينا أن نراقب خطاب الفوز أولاً... ثم الخطوات اللاحقة التي ستتضح أكثر». وقال عدنان أبو عامر المحلل السياسي من غزة: «إنّ فوز ترامب يُعدّ بشري سيئة للساحة السياسية الفلسطينية». وأضاف: «ترامب قد يذهب باتجاه تهميش الملف الفلسطيني الإسرائيلي وتفعيل ملفات أخرى مثل سوريا وإيران والعراق. وهذا ما تريده إسرائيل ويتخوّف منه الفلسطينيون».

في كلّ الأحوال يمكن القول إن البرنامج الخفيّ الذي يحمله الرئيس دونالد ترامب ينطوي على مقولة أنّ الوقت قد حان لإنجاز المهمة! والمهمة هي طمس إن لم يكن تصفية القضية الفلسطينية وطّي صفحاتها المثيرة للضجر إلى الأبد، مع قناعته بعدم «فرض» حلّ الدولتين، وإعلانه مراراً أنه سيكون حياً بشأن الإستيغان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي سيطلق العنان لإسرائيل المتمتعة بالقوة والقدرات لابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وهذا ما أكّده رئيس وحدة التخطيط في بلدية القدس، منير ترجمان، بالقول «الآن» أي بعد فوز ترامب، «أمل أن توضع القدس كأولوية، وآمل أن نتجّه لبداية جديدة». وترجمةً لذلك أعلنت إسرائيل أنها بصدد بناء ثلاثة آلاف وحدة إستيطانية في القدس، كمرحلة أولى بعد التجميد الذي إستمرّ عامين، علماً بأنّ العديد من المراقبين يشكّون في إمكانية تحقيق ترامب لوعده، خاصة وأنّ ٢٠ مرشحاً رئاسياً أميركياً منذ العام ١٩٧٢ تعهّدوا بذلك من دون أن تجد هذه الوعود طريقها للتطبيق على أرض الواقع، بعد تسلّم العديد منهم مقاليد الحكم، لأن ذلك يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بمصالح الولايات المتحدة الوطنية وعلاقتها مع الدول العربية والإسلامية. على الرغم من أنّ هذا كله يأتي في مقابل عالم عربيّ متشظّ ولا نبض فيه، وأرض فلسطينية محتلة وممزقة الإرادات. وفي كلّ الأحوال سيكون الإختبار المفصلي لترامب في المستقبل كامناً في قراره الرئاسي بشأن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وفي العمل على إشعال حرب جديدة في المنطقة، ليس بين إسرائيل وإيران، وإنما بين السعودية وإيران، وذلك إستناداً إلى مكائد الفكر الصهيوني المتغلغل في الإستخبارات الأميركية ودوائرها

العسكريّة ولدى المتآمرين معها في إسرائيل والعالم العربي، تهيئةً لإعلان إسرائيل دولة يهوديّة خالصة عاصمتها القدس الموحدّة الموسّعة إلى الأبد.

النبض الفكري والوجداني الحقيقي في إسرائيل بعد فوز ترامب بالرئاسة، عبّرت عنه صحيفة هآرتس في إفتتاحيّتها، بقولها: "إنّ اليمين الإسرائيلي وجد في فوز ترامب بالرئاسة الأميركيّة "تصراً إلهياً!". وهو في الواقع نصر من صنع أيدي الصهاينة أنفسهم في كواليس التآمر بين واشنطن وتل أبيب.

كنتيجة لفوز ترامب أسقطت "الأيباك"، أقوى منظمّة موالية لإسرائيل في أميركا، حلّ الدولتين من نقاط الحوار في «عملية السلام» الخاصّة بها من على صفحة موقعها الإلكتروني. وأعلن أعضاء في مجلس الوزراء الإسرائيلي أنّ فوز ترامب هو «فرصة لإسرائيل للتراجع الفوري عن فكرة وجود دولة فلسطينية»، وفي هذا السياق صرّح وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت زعيم حزب «البيت اليهودي» المتشدد، أنّ «هذا هو موقف الرئيس المنتخب، كما هو مكتوب في برنامجه، وينبغي أن تكون هذه هي سياستنا، ببساطة ووضوح» ورأى بينيت، أنّ «فوز ترامب يشكّل فرصة لإسرائيل للتخلّي فوراً عن فكرة إقامة دولة فلسطينية». وأضاف: «هذا هو موقف الرئيس المنتخب (...) إنتهى عهد الدولة الفلسطينية».

المبادرة الفرنسية إلى سلّة المهملات

القيادة الفلسطينية لم تياس بعد من أن تمضي المبادرة الفرنسية بعقد مؤتمر دولي للسلام قدماً، طالما تمسّكت بها باريس. لكن هذه الأخيرة ألمحت إلى ترجيح فشل المؤتمر المزمع عقده نهاية العام الجاري، للوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية، في ضوء نتائج الإنتخابات الرئاسيّة في الولايات المتحدة، التي قد تنعكس سلباً على مجريات المؤتمر. وقد صرّح الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، بأنّ «الفرصة قد تضاءلت لعقد مؤتمر السلام الدولي في باريس على ضوء نتائج الإنتخابات الرئاسيّة في الولايات المتحدة، وأن الإدارة الحاليّة في واشنطن لن تشارك بالمؤتمر في ظلّ الظروف الراهنة». ورأى هولاند أنّ قيام الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، بتنفيذ ما صرّح به خلال حملته الإنتخابيّة، سيؤدّي إلى فشل الجهود

الدولية لدفع العملية السلمية قُدماً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. واعتبر مسؤولون فلسطينيون أن مصير إنعقاد المؤتمر الدولي للسلام بباريس بات في حكم المجهول، عقب التشكيك الفرنسي بإمكانية إلتئامه، في ظلّ الموقف الإسرائيلي المضادّ، والإمتناع الأميركي عن المشاركة في المؤتمر. وقد ذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية نقلاً عن مصادر دبلوماسية غربية قولها، إن «فرنسا قرّرت التراجع عن عقد مؤتمر باريس للتسوية، الذي كان مقرراً عقده نهاية العام الجاري» ٢٠١٦. ووفقاً للمصادر الغربية فإنّ «القرار الفرنسي جاء بعد فوز المرشّح الجمهوري دونالد ترامب للرئاسة الأميركية، وعدم جدية الإدارة الأميركية الحالية برئاسة باراك أوباما في إبرام تسوية بين السلطة وإسرائيل، وفي أعقاب قرار إسرائيل عدم المشاركة في المؤتمر». وكانت إسرائيل قد رفضت المبادرة الفرنسية بشكل رسمي قبل أسابيع من العدّ العكسي لعقد "مؤتمر السلام"، وطالبت بالتوقّف عن الترويج لها، على الرغم من تضمّن المبادرة نقاطاً عدّة لصالحها، معتبرة المبادرة خروجاً عن مبدأ إلتزمت به إسرائيل طوال الوقت وهو أنّها ترفض أيّ إشراف أو رعاية دولية من قبل أيّ دولة على المفاوضات. ولاشكّ بأن من أهم أسباب الرفض الإسرائيلي للمبادرة الفرنسية، إنّما يكمن في رفض حلّ الدولتين من الناحية العملية، رغم تبجّحها طوال الوقت بالتزامها بهذا الحلّ، إلا أنّ ما يجري من الناحية الواقعية من عملية إستيطانية في الضفة الغربية بالتوازي مع عملية التهويد في القدس المحتلة، يجعل من قيام دولة فلسطين أمراً مستحيلاً. وتُثبت إسرائيل بهذا الرفض تجاهلها لأيّ محاولة دولية، للتدخل في تسوية الصراع بغضّ النظر عن مدى جدّيتها، وقدرتها على إحداث إختراق حقيقي، لأنّ المبدأ الذي تحتكم إليه المؤسسة الإسرائيلية إنّما يقوم على معطيات الأمر الواقع وموازن القوى على الأرض. وعلى هذا الأساس طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان لها، المجتمع الدولي باتّخاذ إجراءات فاعلة لوقف الهدم الإسرائيلي المُنهَج لحلّ الدولتين، ووقف التصعيد الإسرائيلي ضدّ الوجود الفلسطيني الوطني والإنساني.

ملايسات تطوّر الصراع

منذ أواخر ستينات القرن الماضي، ساعدت العوامل الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية على تطوير دعم الولايات المتحدة الأميركية الكبير لتفوّق إسرائيل وتمييزها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بغضّ

النظر عن هوية الرئيس الذي يحكم في البيت الأبيض. فعلى سبيل المثال، وقّعت كل من إسرائيل والولايات المتحدة في أيلول الماضي ٢٠١٦، أي قبل شهرين من الانتخابات الأميركية وإنهاء ولاية الرئيس باراك أوباما، إتفاقاً جديداً للمساعدات العسكرية بقيمة ٣٨ مليار دولار للسنوات العشر المقبلة، إرتفعت من خلاله قيمة المساعدات العسكرية الأميركية السنوية لإسرائيل من ٣,١ مليارات دولار إلى ٣,٨ مليارات دولار. ويسعى الإتفاق إلى ترسيخ مسار العلاقات الدفاعية ما بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي بهدف مواجهة التحديات المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة، وخاصةً فيما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، والحركات الجهادية، والتحديات لنزع الشرعية عن إسرائيل على المستوى الدولي. ويمثّل الإتفاق أكبر التزام تقدّمه الولايات المتحدة لأية دولة على الإطلاق في العالم.

أمّا ترامب فقد ركّز في مقابلاته وخطاباته، على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم لضمان تفوق إسرائيل ودعمها، ويمكن العثور على صيغة هذا الدعم بشكل واضح في البيان المشترك لحملة الإنتخابية مع مستشاريه، جيبسون غرينبلات وديفيد فريدمان. فقد عكس البيان المشترك مواقف مطابقة تقريباً لتلك التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرقة، حيث نصّ بشكل واضح على أن إدارة ترامب لن تستمرّ فقط في تقديم المعونة الأميركية التي لا مثيل لها في دعم إسرائيل عسكرياً وسياسياً، بل إنها سوف تبذل قصارى جهدها لتوسيع هذا الدعم وتعزيزه. والبيان أكد أيضاً أن حلّ الدولتين هو المرجح في المستقبل القريب، ولكنه لام الفلسطينيين وحدهم على فشل عملية السلام وحملهم مسؤولية عدم تقدّمها. وفي نبرة إتهام واضحة، إعتبر البيان أن "حل الدولتين أصبح على ما يبدو مستحيلاً الآن"، متّهماً السلطة الفلسطينية بأنها "شريكة في نشر الكراهية"، ومشدداً على أن الولايات المتحدة، تحت حكم ترامب، لن تدعم إقامة دولة إرهابية في الأراضي المحتلة". كما أنه تعهّد باستخدام حقّ النقض ضدّ أيّ قرار مُعادي لإسرائيل في الأمم المتحدة، وأكد على وعده بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى مدينة القدس. وبقي البيان صامتاً بشأن الإستيغان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس مع تجديد ترامب وعوده بمحاربة المقاومة الشعبية ضدّ الإحتلال والمستوطنات، مدّعياً أن "حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات من إسرائيل BDS" هي

مجرد محاولة أخرى من قبل الفلسطينيين لتجنب الإضرار إلى الإلتزام بالتعايش السلمي مع إسرائيل، وهدد بشكل واضح باتخاذ إجراءات "ضدّ معاداة إسرائيل ومعاداة السامية"، وخاصةً في الجامعات.

وأضفت وعود ترامب هذه أجواء من السعادة على جدول أعمال اليمين الإسرائيلي المتطرف، وخاصةً ضمن دوائر المستوطنين؛ فهم يعتقدون أنّ إدارته سوف تكون أقلّ ميلاً لانتقاد التوسّع الإسرائيلي في الضفة الغربية بالمقارنة مع إدارة أوباما التي انتقدت مراراً وتكراراً التوسّع في البناء الإسرائيلي في مناطق معيّنة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ولكن من دون أن تتخذ أية خطوات جدية لوقفه. بل أكثر من ذلك، أصبح اليمين الإسرائيلي الداعم لضمّ أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل أكثر جرأة، معتبرين أنّ أية خطوات في هذا الإتجاه لن تجد أية معارضة حقيقية من الإدارة الأميركية الجديدة. وبينما كان الفلسطينيون غير قادرين على إحراز أيّ تقدّم حقيقي تجاه إقامة الدولة في عهد أوباما - كما أنّه لم يكن من المتوقع أيضاً إمكانية تحقيق ذلك حتى في ظلّ إدارة كلينتون في حال فازت بالانتخابات - استمرّ الوضع على ما هو عليه. ولكن يُخشى حالياً، وبالتحديد بين أوساط الفلسطينيين، من أنّ اليمين الإسرائيلي أصبح طليق اليدين في تنفيذ سياساته في الضفة الغربية وأكثر جرأة في مواصلة سياسات أكثر عدوانية تجاه الفلسطينيين. فبعد الانتخابات مباشرة، صرّح جيسون غرينبلات، مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بأنّ الأخير لا يعتبر المستوطنات الإسرائيلية عائقاً أمام السلام، وأنه لا يُدين بناء المستوطنات. وهذا الموقف، الذي تجاوز المواقف التقليدية للإدارات الأميركية السابقة باعتبار الإستييطان عقبة أمام تحقيق حلّ الدولتين، سيُشجّع اليمين الإسرائيلي المنفلت من عقاله على الذهاب خطوات إضافية سلبية. وبالفعل، فبعد تصريحات غرينبلات، صرّح وزير البنى التحتية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، بأنّ وزارته تنوي القيام بأعمال واسعة في الضفة الغربية لتعزيز البناء الإسرائيلي. ويبدو أنّ ترامب المتفهم للموقف الإسرائيلي من الإستييطان، سوف يقوم بتعطيل أيّ جهود دولية، وخاصةً في مجلس الأمن الدولي، منقّدة للإستييطان الإسرائيلي. كما وعد ترامب أمام الإيباك، وهي من أقوى جمعيات الضغط اليهودية على أعضاء الكونغرس الأميركي، بنقل السفارة الأميركية إلى ما أسماه "عاصمة إسرائيل التاريخية"، وهو المطلب الذي ينادي به الكثير من المسؤولين الإسرائيليين الذين بدأوا يطالبون ترامب بضرورة تغيير الوضع القائم في مدينة القدس،

وبالتحديد في المسجد الأقصى، من خلال نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس والسماح لليهود بأداء شعائرهم الدينية داخل ساحات الحرم الشريف.

بالرغم من كل شيء يمكن القول: إن الخطوط العامة لبرنامج ترامب الإنتخابي تؤيد حلّ الدولتين كفكرة عامّة، حيث يرى الرئيس الجديد أنّ الطريق الأوحّد لإنهاء الصراع يتملّ في المفاوضات الثنائية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة الأميركية على تسهيل هذه المفاوضات. لذلك، يعارض ترامب أيّة خطوات فلسطينية يمكن أن تشكّل، من منظوره، خطوات أحادية الجانب، مثل التوجّه للمؤسّسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة للإعتراف بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فهو يرى أن "الحلّ يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف" وهذا ما تريده إسرائيل. وبالتالي فهو سيقوم باتّخاذ أيّة خطوات تعرقل هذه التحركات، ومن ضمنها إمكانية استخدام "الفيتو ضدّ أيّ حلّ يتبنّاه مجلس الأمن الدولي". بالتالي لا يمكن توقّع أن تخرج سياسات ترامب عن المواقف الأميركية التقليدية من ضرورة أن تشكّل المفاوضات الثنائية غير المتكافئة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الأساس لأيّة تسوية مستقبلية للصراع، مع التأكيد على رفض وتعطيل أيّ تدخلات خارجية سواء من الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. وهذه السياسة تشكّل إطاراً مرجعياً لتنفيذ السياسات التوسعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصّة ما يرتبط منها بالإستييطان وتسريع عملية تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية.

من جانب آخر قدّر تقرير صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، والذي نُشر بعد ظهور نتيجة الإنتخابات الأميركية، أنّ ترامب "لا يرى الشرق الأوسط على أنّه (إستثمار حكيم)، وأنّه من المرجّح أن يسعى جاهداً للحدّ من تورّط الولايات المتحدة في المنطقة". وبالنظر إلى تصريحات ترامب المختلفة حول سياسته الخارجية التي تسعى إلى خفض تورّط الولايات المتحدة وإشتباكها في الخارج، فهناك احتمال أن لا يحظى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بموقع متقدّم على جدول أعمال الإدارة الأميركية. ومع ذلك، سوف يعمل هذا الخيار أيضاً لصالح الحكومة الإسرائيلية الحالية، علماً بأنّ أيّ نهج إنعزالي يمكن أن يتبنّاه ترامب لن يُحدث قطيعة كاملة مع نهج الرئيس السابق أوباما، والذي لم يحتلّ الصراع الفلسطيني-

الإسرائيلي أولوية قصوى لديه، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين من حكمه. فقد فقدت الإدارة الأميركية بالفعل الإهتمام بعملية "السلام" بعد فشل وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، في تسهيل مفاوضات ناجحة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في عام ٢٠١٤. لكن من الواضح أنّ الإنكفاء الأميركي يمكن أن يخلق ظروفاً مثالية ليس فقط للحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن التفوق الإسرائيلي، بل أيضاً سيُشجّع الحكومة الإسرائيلية اليمينية على محاولة قمع كل من ينتقد سياساتها داخلياً وخارجياً، وبالتحديد في ملف التوسّع الإقليمي وإستمرار تقليص الخيارات التفاوضية مع الفلسطينيين.

على الصعيد الإسرائيلي الداخلي تناولت الإستطلاعات مواقف الجمهور من الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، ونظرته لإسرائيل. وجاء أن ٥٠% من الإسرائيليين يعتقدون أنه سيكون لصالح إسرائيل أكثر ممّا هو لصالح الفلسطينيين، بينما اعتقد ٢٠% أنه محايد، مقابل ١% يعتقدون أنه سينحاز إلى جانب الفلسطينيين. وقال ٤٦% إنهم يعتقدون أنّ ترامب سيمارس ضغوطاً على الطرفين للتوصل إلى إتفاق، في حين قال ٢٣% أنّه لن ينشط في مجال الصراع، وقال ١٨% أنّه سيمارس ضغوطاً شديدة بهذا الشأن. أمّا بالنسبة للبناء الإقليمي في الضفة الغربية، فقد قال ٣٩% من اليهود و ٣٣% من العرب أنّه لن يتدخل أبداً. بينما قال ٢٢,٥% من اليهود و ٤٧,٥% من العرب أنّه سيدعم البناء الإقليمي، في حين قال ١٨% من اليهود و ١٠,٥% من العرب أنّهم يعتقدون أنّه سيمنع البناء الإقليمي.

على المستوى الإقليمي يمكن أن يُسهم الإنكفاء الأميركي المُشار إليه في تشجيع الحضور الروسي كقوة كبرى في المنطقة؛ وقد حافظت إسرائيل على تنسيق جيد مع الروس حول قضايا الأمن في الشرق الأوسط، وخاصة الحدود السورية-الإسرائيلية، وعكست الزيارات التي قام بها نتنياهو إلى روسيا، وديمترى ميدفيديف إلى القدس ورام الله، الإهتمام الروسي المتزايد بالإنخراط في أزمات المنطقة. ومع ذلك لا يبعث النشاط الكبير للروس في منطقة الشرق الأوسط الكثير من الأمل لدعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي النتيجة، يمكن أن تتشكل إسرائيل، على أغلب تقدير، دوراً محورياً في إعادة توجيه السياسة الخارجية الأميركية تجاه أزمات المنطقة بشكل عام والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل خاص. وفي هذا الإطار، سوف تسعى إسرائيل إلى أن تؤدي دوراً مهماً في إجهاض التحركات العربية والإسلامية

الداعمة للدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة وضمن المؤسسات الدولية. فعلى أغلب تقدير، سوف تستثمر إسرائيل التحركات الأميركية في منطقة الشرق، الهادفة إلى محاربة ما يُطلق عليه "الإرهاب الإسلامي"، للزجّ بالفلسطينيين في هذه الأزمات ومحاولة تصويرهم على أنهم جزء من التوترات والإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة. وعلى أغلب تقدير، في هذا السياق، نجد أنّ المواقف الإسرائيلية لن يسعها التملّص من التواؤم بصورة أو بأخرى، مع الملفات الحساسة في المنطقة وخاصةً ما يرتبط منها بالبرنامج النووي الإيراني، وتنامي قوة حزب الله في لبنان، وطبيعة التشكل السياسي في سوريا، والدور الإقليمي لتركيا.

سيناريوهات للمستقبل

مع تولّي الجمهوري دونالد ترامب منصب الرئيس الأمريكي في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، يكون الإحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة قد مضى عليه نصف قرن، تولّى خلاله عشرة رؤساء أمريكيون السلطة، منهم أربعة رؤساء ديمقراطيون وستة جمهوريون، وحكم الجمهوريون ٢٨ سنة بينما حكم الديمقراطيون ٢٦ سنة، أي أنّ الحكم كان مناصفة بين الطرفين من الناحية الزمنية منذ جونسون وإنهاءً بترامب. وحيث أنّ الحكم إستمراريّة وحيث أنّه عند رصد الملامح الإستراتيجية للسياسة الأمريكية التي انتهجها الرؤساء العشرة السالفون يصعب العثور على تباينات ذات معنى فيما بينهم في الموضوع الفلسطيني، وحيث أنّ شكل الإنحياز الخشن أو الناعم لإسرائيل هو السمة المشتركة فيما بينهم، فهل ستعرف فترة ترامب الجمهوري تغييراً تكتيكياً أو إستراتيجياً عن الإتجاه الذي ساد في السياسة الأمريكية خلال الحقبة الماضية؟ علماً أنّ السمات الأساسية لبنية القوى السياسية الأمريكية لم تتغير تغييراً جذرياً، كما أنّ الصلاحيات الدستورية للرئيس لم يصبها تغيير ذو دلالة مهمّة.

في الواقع يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات مستقبلية في الإجابة عن هذا السؤال:

السيناريو الأول: السيناريو المرغوب فلسطينياً ويقوم على عدد من الافتراضات أهمها:

١. أن يفني الرئيس الأمريكي ترامب بما نقل عنه في حوار صحفي بأنه سيكون وسيطاً "محايداً" بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ففي حوار له مع وكالة أسوشيتد برس في كانون الأول ٢٠١٥ ادعى أنه سيكون "محايداً"، ثم أضاف متسائلاً "ماذا إذا كانت إسرائيل مستعدة للتضحية بأشياء محددة"، ويجب بقوله: "ربما لا، وأنا أفهم ذلك، وليس لدي مشكلة في ذلك، ولكن لن يكون هناك سلام". وفي آذار ٢٠١٦ أشار ترامب إلى أن موضوع الإستيطان في الضفة الغربية هو "نقطة خلاف" مع إسرائيل، وهو أمر يراه الطرف الفلسطيني موقفاً إيجابياً مع أنه إستمرار للموقف الأمريكي التقليدي في هذه النقطة تحديداً.

٢. أن تتناغم السياسة الأمريكية والروسية في الشرق الأوسط، خصوصاً أن ترامب أبدى قدراً من "التفهم والإحترام" للرئيس الروسي بوتين، وهو ما يعني أن الطرفين قد ينسقان مواقف ضاغطة على إسرائيل في إطار عمل اللجنة الرباعية، وعبر مجلس الأمن، وعبر الحوار الدبلوماسي الثنائي الأمريكي الروسي مع إسرائيل.

٣. أن تحاول الدول الأوروبية المتضررة من موجات الهجرة المتدفقة، خصوصاً الناجمة عن الإضطرابات العربية، إقناع الإدارة الأمريكية الجديدة بأن الشرق الأوسط غير قابل للإستقرار من دون تسوية الصراع العربي الصهيوني والفلسطيني الإسرائيلي.

٤. تشير توجّهات ترامب إلى أولوية المصالح الإقتصادية والمالية لديه في نطاق العلاقات الخارجية، وهو ما يتضح في تركيزه على تحميل دول الخليج أعباء الوجود الأمريكي في المنطقة، وفي مطالبته الملحة للدول الأوروبية بتحمل مزيد من الأعباء في نفقات الناتو، وهو ما قد ينطوي على إحتمال بأنه سيقصّ المساعدات الأمريكية للخارج، وربما قد يمتدّ للمساعدات الأمريكية المقدّمة لـ"إسرائيل".

السيناريو الثاني: سيناريو الممكن: وهو الذي يفترض بأن السياسة الأمريكية ستبقى على حالها، وذلك للاعتبارات التالية:

١. الإنحياز الأمريكي المُعلن لصالح إسرائيل في موضوع الإستيطان: فقد قال ترامب لصحيفة ديلي ميل في آذار ٢٠١٦ أنه "قد يكون الحياد أمراً غير ممكن، وعلى إسرائيل السير قدماً في بناء المستوطنات في الضفة الغربية"، وهذا التصريح من ترامب أمر يتناقض مع السياسة الأمريكية المُعلنة ومع رأي المستشار القانوني للحكومة الأمريكية منذ ظهور مشكلة المستوطنات، ففي السابق كانت الولايات المتحدة تعلن رفضها لسياسة الإستيطان لاعتبارها مجرد عقبة بوجه السلام، لكنها لم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على إسرائيل لوقف هذه السياسة، وهنا نجد أن ترامب قد إنتقل خطوة أكثر لاسترضاء إسرائيل. وإنحياز ترامب منذ سنة ٢٠١٣ لترشيح بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، يعني أن موقفه سيكون إستمراراً لموقفه السابق في ظل هذا السيناريو.

٢. أن الكونجرس الأمريكي بمجلسيه، والذي يسيطر عليه الجمهوريون، له دور كبير في السياسة الخارجية الأمريكية. ولا تشير مواقف الحزب الجمهوري إلى أي تغيير حيال الموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما يجعل قدرة الرئيس على إحداث تغيير إستراتيجي أقل إمكانية حتى لو إفترضنا بأن لديه رغبة في ذلك.

السيناريو الثالث: السيناريو الأسوأ فلسطينياً (والأفضل إسرائيلياً)

وهو يقوم على الإفتراضات التالية:

١. أن يتجه ترامب نحو تغييرات إستراتيجية في تعامله مع حيثيات الموضوع الفلسطيني على النحو

التالي:

أ. القدس: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والإقرار بالقدس كاملة عاصمة لدولة إسرائيل اليهودية، وهو ما وعد به خلال حملته الإنتخابية، مع الأخذ في الاعتبار أن عدداً من الرؤساء الأمريكيين السابقين وعدوا خلال حملاتهم الإنتخابية بنقل السفارة لكنهم لم يطبقوا ذلك. وكان مجلس الشيوخ بلغ

الذروة في هذا الصدد حين أُقرّ قانوناً في العام ١٩٩٥، حدّد فيه بأنّ على الولايات المتّحدة نقل السفارة إلى القدس في موعدٍ أقصاه نهاية شهر أيار ١٩٩٩، ولكن أيّ شيء من هذا لم يحدث.

ب. التخلّي عن فكرة حلّ الدولتين: فقد كتب ترامب في إحدى تغريداته: " إنّ دعم إسرائيل هو تعبير عن الأمركة. ... نحن نرفض الفكرة الخاطئة التي تقول بأنّ إسرائيل دولة محتلة".

يُضاف إلى ما تقدّم أنّه في شهر آب ٢٠٠٦ قدّم ترامب إقتراحاً هزلياً لحلّ القضية الفلسطينية، حيث وجّه رسالة إلى الفلسطينيين بأن يتركوا أرضهم إلى الدولة الإسرائيليّة، مقابل أن يمنحهم جزيرة بورتوريكو الأمريكيّة التي تبلغ مساحتها ألف ميل مربع كتعويضٍ لهم، وأوضح المرشّح ترامب في حينه أنّه سيجعل الولايات المتّحدة تمولّ إعادة توطين أربعة ملايين فلسطيني، هم قاطنو الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، وأنّ الولايات المتّحدة سنقدّم لهم الإسكان المجاني وتدرّبهم على الأعمال وتضمن لهم حياة طبيعيّة، وأضاف: "سأبني للفلسطينيين جمهورية بدلاً من "المساجد اللعينة" وبدلاً من أن يقتلوا الإسرائيليين، على حدّ قوله. أمّا مستشار ترامب للشؤون الإسرائيليّة، ديفيد فريدمان، فقد أبلغ صحيفة هآرتس الإسرائيليّة في حزيران ٢٠١٦ أنّ ترامب "قد يؤيّد فكرة ضمّ بعض أجزاء من الضفة الغربيّة لإسرائيل وأن إقامة الدولة الفلسطينيّة ليست أمراً حتمياً على الإطلاق". وأضاف فريدمان "لست معنياً بدولة ثنائيّة القوميّة لأن أحداً لا يعرف بالضبط كم من الفلسطينيين يعيشون هناك"، وهو تصرّح بشكلٍ خروجاً ثانياً عن السياسة الأمريكيّة المعلنة منذ الرئيس الجمهوري الأسبق جورج بوش.

ج. إتساقاً مع توجهاته لتخفيض المساعدات الخارجيّة للدول الفقيرة، فقد تطال هذه السياسة المساعدات الأمريكيّة للفلسطينيين لا سيّما للسلطة الفلسطينيّة، وهو أمر قد يجد دعماً كبيراً من الكونجرس الأمريكي، الذي كثيراً ما ربط بين التنازلات من الطرف الفلسطيني وبين المساعدات في الفترات السابقة خصوصاً منذ توقيع إتفاقية أوسلو.

د. إن معارضة ترامب للإتفاق النووي مع إيران يتلاقى مع الرغبة الإسرائيليّة، وقد تجد إسرائيل في ذلك فرصة للإنقضاض على قوى المقاومة "ذات العلاقة بمستوى أو آخر مع إيران"، مثل حزب الله

والجهاد الإسلامي وحركة حماس، وهو ما يعني أنّ غزة قد تشهد عدواناً إسرائيلياً جديداً بذريعة ضرب إمدادات إيران في المنطقة.

عوامل الترجيح بين السيناريوهات الثلاثة: ثمة سلسلة من العوامل المتداخلة التي قد ترجح بين السيناريوهات، وهذه العوامل تتمثل في الآتي:

١. مدى إستمرار الإضطراب في البيئة الإقليمية، وهو أمرٌ مرجحٌ ونافعٌ لإسرائيل، بل حتى أنّ تراجع الإضطراب سيؤدّي إلى إنكفاء الدول العربيّة نحو الداخل لفترة لا تقلّ عن خمس سنوات مقبلة، لترميم أوضاعها الداخليّة إقتصاديّاً وسياسيّاً وإجتماعيّاً، ممّا يجعل الطرف الفلسطينيّ شبه معزول عن بيئته الإقليمية التقليديّة، وسينعكس ذلك على أدائه التفاوضي السريّ أو العلني، وسيتيح المجال لإسرائيل لاستثمار نقطة الضعف هذه إلى أبعد الحدود.

٢. إستمرار الإنقسام الفلسطيني وعدم القدرة على بلورة رؤية واحدة موحّدة ليتعامل معها المجتمع الدولي باعتبارها الإستراتيجية الفلسطينية المعتمدة.

٣. الضغوط الماليّة الأمريكيّة على دول البترول العربي لمزيد من الإسهام في أعباء النفقات الأمريكيّة العسكريّة في المنطقة، ناهيك عن تدهور سعر البترول، وتزايد الضغوط على ميزانيات دول الخليج ممّا قد يؤثّر على حجم المساعدات العربيّة للسلطة الفلسطينية.

السيناريو الأكثر احتمالاً:

نظراً إلى أنّ القضية الفلسطينية أصبحت أقلّ مركزيّة على الصعيد العربي، كما أنّها لا تشكّل قضية ملحّة لروسيا في المدى الزمني القريب -على الأقل-، فإن مبررات إنتظار التغيّر الإستراتيجي في التوجّهات الأمريكيّة في الموضوع الفلسطيني لن تتجاوز توقّع المحافظة على الإتّجاه التاريخي للسياسة الأمريكيّة المعتمدة منذ عام ١٩٦٧. كما أنّ تزايد الإتّجاه الأمريكي للإنكفاء نحو المحيط الهادئ على حساب الإنشغال بالأقاليم الجيو-سياسيّة في العالم، يعني تراجع مكانة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكيّة، الأمر الذي أكّدته صحيفة نيويورك تايمز، لكن هذا التراجع يأتي في وقت تمزّق فيه النظام

الإقليمي العربي، وانفتح المجال أمام إسرائيل لتعميق تغلغلها في المنطقة العربيّة، وهو أمر بدأت ملامحه تتزايد في عدد من الدول العربية لاسيّما دول الخليج والسعودية وبعض الدول الإفريقية، إضافةً للمعاهدات المعروفة مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالرغم من أنّ تصريحات ترامب خلال الحملة الإنتخابية تحمل إشارات متناقضة، إلا أنّ الواضح من توجّهاته العامّة طغيان النزعة البراغماتيّة الماديّة على فهمه للسياسة الدوليّة، وهو ما يعني أن مبادئ الحق والعدالة والمساواة لن تجد عنده أيّ هوى، فإذا أضفنا لذلك طبيعة مستشاريه وتوازنات القوى في أروقة هيئات صنع القرار الأمريكيّة، يصبح أيّ توقّع لتغير جوهرى ذي دلالة إيجابية في الموقف الأمريكي من الموضوع الفلسطيني غير مستند إلى أيّ أسس متينة.

خاتمة

منذ عقود مضت والأيام والسنون تدور والأحداث تتكرّر وتعيد ذاتها في دائرة مفرغة من الكلام الفارغ حول السلام وعملية السلام وإمكانيّة قيام الدولة الفلسطينيّة المزعومة، ومنذ عقود أيضاً والقضيّة الفلسطينيّة قابعة في مرمى الوعود وفي لعبة ما قبل وبعد موعد الإنتخابات الأمريكيّة والإسرائيلية، فتارةً يوهمون الشعب الفلسطيني بوجود الإنتظار حتى إنتهاء الإنتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة وأخرى الإنتظار حتى ظهور نتائج الإنتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة وهكذا دواليك مرّت عقود من الزمن على لعبة الإنتظار والحصار دون أن يحدث أيّ تقدّم ملموس في ما يسمّى بعملية التسوية التي أصبحت عملية مطّاطة وفضفاضة هدفها الواضح والساطع هو كسب المزيد من الوقت لصالح إستمرار الإستيطان الإسرائيلي وفرض الوقائع الجغرافيّة والديموغرافيّة على الأرض وعلى واقع القضيّة الفلسطينيّة.

فلنلاحظ معاً الوعود والأكاذيب الأمريكيّة كما الإسرائيليّة التي تتخلّل فترة الإنتخابات حول السلام المزعوم وفيما بعد وبعد أن تنتهي الإنتخابات تعود الأمور إلى ما كانت عليه في التسوية والتغوّل في عملية قضم المزيد من الحقوق والأرض الفلسطينيّة. إنّ الذي يجري منذ قرن من الزمن ليس سوى ركض وراء السراب وتكرار الخديعة نفسها واللعبة القذرة نفسها والنتيجة هي أنّ النهج الأمريكي والإسرائيلي إزاء القضيّة الفلسطينيّة لم يتغيّر، لا بل يزداد إمعاناً في هضم حقوق الشعب الفلسطيني وخصوصاً إبان

فترات الإنتخابات الرئاسية الأمريكية الذي يصبح فيها دعم إسرائيل وكسب اللوبي اليهودي لصالح هذا المرشح أو ذاك عملية مرتبطة بقدر ومعيار هضم المزيد من الحقوق الفلسطينية، عبر وعود تقديم الدعم للكيان الإسرائيلي بلا حدود بحيث وصل الأمر إلى حدّ أن مرشحة الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون وعدت الكيان الإسرائيلي بالسماح له بقتل ٢٠٠ ألف فلسطيني في حال قام اللوبي اليهودي بدعم حملتها الإنتخابية ووصولها إلى كرسي الرئاسة في أمريكا... ومنذ عهد الرئيس الأمريكي رقم واحد وحتى رقم ٤٤ لم يتغيّر شيء في نهج الصهيونية والإستكبار الأمريكي المعادي لحقوق الشعب الفلسطيني.

يتاجرون بما لا يملكون، تماماً كما هو وعد بلفور ١٩١٧ الذي وعد الصهاينة بوطن في فلسطين دون أن تكون فلسطين ملكاً له أو حتّى تحت سلطته وسلطة بريطانيا في ذلك الحين، والشيء نفسه إنتهجه وينتهجه جميع رؤساء أمريكا بما فيهم الدجال الحالي ترامب. مدرسة بلفور ومرجعية الأمم المتحدة الإمبريالية التي قسّمت فلسطين هي مدرسة ومرجعية باراك اوباما وسابقه ولاحقيه نفسها ولا جديد تحت شمس الإستكبار الأمريكي والغربي منذ عقود مضت وحتى يومنا هذا. والخطاب الذي قام، على الأقل بشكل رسمي، حول حلّ الدولتين سيختفي تماماً ولا يعود جزءاً من اللعبة الأمريكية الإسرائيلية التي خدعوا بها قيادات الفلسطينيين فتخلّوا عن كل مبادئ الثورة الفلسطينية النضالية المعاصرة وميثاقها، وتحولوا إلى جهاز أمني عميل يسهر على أمن إسرائيل مقابل وعد «الدولة الوهم» التي سوقها على أنها مقبلة لا محالة «شاء من شاء وأبى من أبى»، إلى أن «استبانوا الرشد في ضحى الغد»، وانكشفت الحقائق تماماً منذ أن إرتكب باروخ غولدشتاين مذبحه الحرم الإبراهيمي في شهر رمضان ١٩٩٤، ومع ذلك بقيت القيادة الرسمية متمسكة بالوهم بدل الاعتراف والإعتذار والإنصراف. وإنعاشاً للذاكرة فإنّ أول من طرح فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل من الرؤساء الأمريكيين هو المجرم جورج بوش الابن في شهر حزيران ٢٠٠٢ بناءً على نصيحة من صديقه الثعلب توني بلير، الذي إقترح هذه الفكرة لحشد تأييد عربي لغزو العراق. فقرار غزو العراق عام ٢٠٠٣ سبق قرار إقامة الدولة الفلسطينية المزعومة، ويبدو أن الحماس العربي الغبي والمتواطئ لغزو العراق تضاعف بعد كذبة الدولة، التي شكّلت عملياً ورقة التوت التي تغطّى بها الملوك والرؤساء العرب الذين أيّدوا غزو العراق سرّاً أو علانية. وكما قال نافثالي بينيت،

وزير التعليم الصهيوني المتطرف ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، بعد إنتخاب ترامب «إن عصر الحديث عن دولة فلسطينية إنتهى».

وثمة عدة أسباب تدعونا لأن نصدّق تصريح بينيت وأن نعتقد بأن مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد بدأت، وأنّ التعاطي مع إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة أسدل عليه الستار. وهذا نزر يسير من الأسباب:

أولاً - عيّّن ترامب، نيكى هايلي، حاكمة ولاية كارولينا الجنوبية، سفيرة جديدة لدى الأمم المتحدة، وهي معروفة بمواقفها المتطرفة ضدّ الشعب الفلسطيني وضدّ برنامج المقاطعة، وسحب الإستثمارات والعقوبات (بي دي إس). وكان أول من رحّب بهذا التعيين سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، واعتبر هذا التعيين تعزيزاً للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ووصفها بأنّها «صديقة مخلصّة لإسرائيل منذ زمن طويل». ونعتقد أن محور سياستها سيكون قائماً على التصدي لإيران ودعم إسرائيل اللامحدود، بل ستعمل على هدم ما تمّ اعتماده من قرارات تؤكد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة.

ثانياً- عندما كانت تعاني حملة ترامب من تراجع وجفاف مالي تقدّم الصهيوني العريق الملياردير شيلدون أدليسون وقدم من المال ما مكّن ترامب من إنقاذ حملته وإيصاله للنهاية، مقابل شروط تتعلّق بدعمٍ مطلق لإسرائيل. وقد قابل أدليسون كافة المترشّحين عن الحزب الجمهوري واحداً واحداً ليختبرهم. وعندما التقى دونالد ترامب بتاريخ ١٣ أيار ٢٠١٦ قدّم له مبلغ مئة مليون دولار. وبما أنّ لكلّ شيء ثمنه فهذه المبالغ لها ثمن سياسي ليس له شخصياً، بل لإسرائيل.

ثالثاً- من المتوقع أن يتغيّر الخطاب الأمريكي خلال ولاية ترامب حول المستوطنات. ومع أن إدارة أوباما بقيت متمسكة بموقف ولو لفظي حول لاشريعة المستوطنات وكونها تشكّل عقبة للسلام، فالخطاب الجديد حول الإستيطان بشرنا به أحد مستشاريه الإسرائيليين، جيسون غرينبلات، الذي صرّح لراديو إسرائيل بعد إنتخاب ترامب قائلاً: «من المؤكّد أنّ ترامب لن يشجب بناء المستوطنات، أو يقول إنّها تشكّل

عقبة في طريق السلام لأنها ليست عقبة في طريق السلام». وأكد غرينبلات أن ترامب لن يفرض شيئاً على إسرائيل لا تقبل به.

رابعاً- هناك نية حقيقية، على ما يبدو، لدى ترامب والشلة التي تحيط به من غلاة الصهاينة والمتطرفين البيض بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. فقد صرح المحامي ديفيد فريدمان، أحد مستشاري ترامب المغالين في صهينتهم، بأن مسألة نقل السفارة إلى القدس ليست مسألة وعد في حملة إنتخابية فحسب، بل «إن لدى ترامب كل النية لتنفيذ ذلك العهد». ولا شيء سيردع ترامب عن تنفيذ هذا القول إلا إذا عرف أن هناك ثمناً باهظاً وموقفاً صلباً وحازماً من الفلسطينيين والعرب والدول الإسلامية ومحبي السلام.

خامساً- سيكون ترامب أكثر صلابة في موقفه مع إيران. وقد يصل به الأمر إلى حدّ محاولة إلغاء الإتفاق النووي كما وعد، وهو ما سيلقى ترحيباً شديداً من إسرائيل ودول الخليج، خاصةً السعودية. وهذا الموقف سيدفع باتجاه تعزيز التحالف مع إدارة ترامب، وهو ما فشلت السعودية بإقامته مع إدارة أوباما بهدف التخلي عن الإتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران. فإذا ما بدأ ترامب إدارته بإعادة النظر في الإتفاق النووي مع إيران فسيُدفع بهذه الدول إلى التقارب أكثر معه من جهة، ومع الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، وسيصبح تطبيع العلاقات علنياً وعلى حساب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، خاصةً وأنّ أولويات كثيرة لهذه الدول قد تغيّرت منذ فورة الربيع العربي، فحملت السيف وحقبة الدولارات لتجهز كافة الثورات وتشوه صورة الجماهير الهادرة في الشوارع بطرق سلمية وحضارية للمطالبة بالحرية والكرامة والديمقراطية، وإستبدالها بجماعات متطرّفة تكفيرية تجعل من ظلم الديكتاتور العربي بمثابة «رحمة» مقارنةً مع وحشية الدواعش وتفريخاتهم.

سادساً وأخيراً- تهويد القدس سيتمّ وبسرعة مهولة وبدون ضجيج أو إعتراض. وقد يكون قرار مجلس بلدية القدس ببناء ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو شرق القدس محاولة لاختبار إدارة ترامب المقبلة ومؤشراً لما هو مقبل. وإذا ما تمّ تنفيذ هذا البناء في منطقة (ياء ١) فسيقطع الإتصال بين شمال الضفة وجنوبها تماماً.

في هذا السياق إعتبر عضو اللجنة المركزيّة في حركة "فتح"، عزام الأحمد، أنّ الكيان الإسرائيلي "يعدّ أحدّ ثوابت السياسة الأميركيّة وجزءاً أصيلاً من أمنها الإستراتيجي"، بحيث يخطيء من يعتقد أنّ قضية الإنتخابات ستغيّر مجرى تلك السياسة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي. وأضاف أنّ "تعهد ترامبّ بالعمل لأجل السلام من خلال التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ينسجم مع موقف من قبله، ممّا يعني العودة إلى دائرة التفاوض مجدداً، بما يجعلنا نتساءل عن طبيعة الجهود التي يعتزم بذلها طالما أوكل المسألة للطرفين سبيلاً للحل". وأوضح أنّ "الجانب الفلسطيني لم يفاجأ بمواقف ترامب"، معتبراً أنّ "المرشحة للرئاسة الأميركيّة، هيلاري كلينتون، لم تكن أحسن حالاً، فالتجربة الفلسطينيّة معها مريرة كوزيرة خارجيّة في عهد الولاية الأولى للرئيس الأميركي، المنتهية ولايته، باراك أوباما، حيث لم يتمّ خلالها التقدّم خطوة واحدة". وزاد قائلاً "لأنّنا نعول كثيراً على الإنتخابات الأميركيّة"، مؤكّداً أهميّة "قيام الفلسطينيين والعرب بترتيب أوراقهم حتى يتمكنوا من التعامل مع المرحلة المقبلة".

وحول تأثير فوز ترامب على المؤتمر الدولي للسلام؛ قال الأحمد إنّ "الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، أعلن، مؤخراً، بأنّه سيتواصل مع الرئيس الأميركي المنتخب ليفهم موقفه من الوضع في المنطقة، ومن ضمنها المؤتمر". وأشار إلى أنّ "الإدارة الأميركيّة الحاليّة تقف ضدّ عقد المؤتمر الدولي، رغم مشاركتها في إجتماع باريس التحضيري، الذي عقد مؤخراً، حيث سعت لتخريب الجهود الفرنسيّة ووضع العراقيل أمامها، في إطار دعمها للموقف الإسرائيلي المضادّ لعقده، وذلك وفق مصالح المؤسّسة الأميركيّة ورؤيتها للمنطقة". ودعا الأحمد إلى "تجنبّ اليأس في محاولة ترتيب الأوضاع والإستمرار في مسعى عقد المؤتمر الدولي، لاسيّما إزاء دعم أطراف المجتمع الدولي لعقده، وهو الأمر الذي تكشف خلال إجتماع باريس". وقال "إذا أردنا أن يكون العام ٢٠١٧ عام إنهاء الإحتلال، فلا بدّ من ترتيب الأوضاع الداخليّة والتمسك بالثوابت الوطنيّة وقرارات الشرعيّة الدوليّة".

في الختام يمكن القول بشكل عام إنّ كافّة السيناريوهات التي يمكن رسمها لحدود التمدّد الأميركي في مرحلة ترامب المقبلة إزاء القضية الفلسطينيّة والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يبدو أنّها لا تبشّر بشيء من التفاؤل لناحية إحياء آمال فلسطيني التسوية بإقامة دولة مستقلّة كاملة السيادة. لذلك، لاسيّما أمام القيادة

الفلسطينية الرسمية سوى طرق أبواب المؤسسات الدولية وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. وفي هذا الباب سيكون من المفيد للجانب الفلسطيني التوقف عن التعويل العبثي والمبالغ فيه على الإدارة الأميركية المنفردة لعملية التسوية، واللجوء عوضاً عن ذلك إلى مصادر القوة الفلسطينية الذاتية المتمثلة في تحرير الطاقات النضالية وإعادة توحيد جهود فصائل المقاومة من طريق صياغة تسوية وطنية حقيقية تنهي الإنقسام الفلسطيني الداخلي، مع الإعتماد على مصادر قوى المقاومة الإسلامية والعربية المخالصة والصادقة والفعّالة التي لم تضلّ الطريق ولا الهدف ولم تخضع لمشاريع التفتيت والفتنة الطائفية والمذهبية المُفتعلة سواء كانت مشاريع غربية أو عربية.